الموجود على مجموع الاثنين بوصف الوحدة بان يكون موجوداً
واحداً فذلك فرع للاصل الاول ولم يقم عليه دليل
على حدة وان اريد بوصف الكثرة كان معناه اذا وجد
اثنان كان هناك موجودان ولا خفاء في لغوية هذا الحكم
ولا يصلح مبنى للجواب. اما على الثاني فظاهر واما على
الاول فلان وجود الثالث لا ينفي وجود الاثنين فيكون
هناك فصلان لنوع واحد وهو محال مطلقا سواء كان
هناك مجموع او لا ثم على التقدير تمام الاصل الاول بحيث
يتجه السؤال يتجه به الجواب ايضا اذ مجموع الفصلين
ح ع فصل واحد فلا حاجة الى الاصل الثاني على ان ما
اورد عليه من استلزام كليته لوجود الغير المتناهي باين
الورود لا مدفع له ومبنى ما ذكره في دفعه تخصيص الحكم
بما لم يعتبر فيه جزء مرتين وهذا هو الذي نقله الفاضل
القراباغي عن استاذه المحقق المعروف بميرزاجان الشيرازي
وبحث فيه بان المقرر عندهم ضرورية وجود الكل عند
وجود جميع اجزائه وامتناع عدمه الا بعدم واحد منها
فكيف لا يوجد الرابع مع وجود واحد واحد من
الاثنين ومجموعهما واجيب عنه وعن اصل الايراد بتخصيص

الحكم

لانه اصل برأسه ١٢

بقوله لا يقال الموجود ١٢

الحكم الضروري بمجموع لا يكون اجزاؤه ممتنعة الانفكاك بعضها
عن بعض وفي اجزاء الرابع ليس كذلك لامتناع وجود الثالث
بدون الاولين ولنا في الاصل الثاني كلام حررناه في
انموذجنا فليرجع اليه مبحث اللازم

مبحث اللازم

قسموا اللازم بمعنى ما يمتنع انفكاكه عن الماهية الى ما يمتنع
انفكاكه عنها من حيث هي هي وهو لازم الماهية او من حيث
احد وجوديها وهو لازم الوجود والطلبة رح المطالع
بانه تقسيم الشيء الى نفسه وغيره اذ لا معنى للماهية من حيث
هي هي الا نفسها واختار ان المقسم انما هو ما يمتنع انفكاكه
عن الماهية الموجودة وقرره المحقق الشريف وفيه ان
الماهية الموجودة ماهية ايضا ولو مقيدة فيصح تقسيم لازم
الماهية في الجملة اعم من ان يكون لزومه اياها من حيث
الاطلاق فقط او تقييدها الى القسمين ثم الاشكال في استلزام
مطلق اللزوم للتسلسل في اللزومات مشهور الاندفاع
ولكن ان تناقش فيه بان كل لزوم فهو لازم في نفس الامر
ولا معنى لذلك الا كونه كذلك في حد ذاته من غير اعتبار
معتبر فقد لزم ثبوت لزومات متسلسلة بلا مدخل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)